

سلاح عصابب أهل الحق يروّع المدنيين ويبعثر جهود استعادة هبة الدولة

مجزرة الفرحانية تعيد شبخ التغيير الديموغرافي إلى شمال العراق



أحزان دائمة تستوطن قلوب العراقيين

وربطت مصادر عراقية بين حادثة حرق مقرّ الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد ومجزرة الفرحانية بصلاحيات الدين، معتبرة أنّ الميليشيات الشيعية التابعة لإيران في العراق كثرت عن أنيابها، متحديّة السلطات العسكرية والأمنية.

ففي أقل من 24 ساعة، تورطت تلك الميليشيات في عمليتين إجراميتين ضدّ الكوئيين الكردي والسني، عندما أحرقت مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد واختطفت وقتلت الشبان السنة العائدين من النزوح إلى مناطق سكناهم في محافظة صلاح الدين.

وكان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي حريصاً في التعبير عن قلقه من أنّ يؤدي هذان العملان إلى انزلاق البلاد نحو حرب طائفية جديدة.



مصطفى الكاظمي
لاعودة إلى التناحر
الطائفي..تجاوزنا
تلك المرحلة

وأعلن الكاظمي الأحد أنّ لا عودة إلى التناحر الطائفي أو استعلاء العراقي ضدّ العراقي لمارب سياسية، مضيفاً أنّ العراقيين تجاوزوا تلك المرحلة معاً ولن تعود إلى الوراء.

ويقول ساسة عراقيون إنّ جريمة حرق مقر الحزب الديمقراطي في بغداد ومجزرة الفرحانية في صلاح الدين تضعان الدولة في مواجهة صريحة مع الميليشيات الشيعية التابعة لإيران، التي يتشكل وجودها خطراً مباشراً وعاجلاً على وحدة البلاد. ويعتقد مراقبون أنّ الميليشيات رفعت سقف التحدي لإرباك خطط حكومة الكاظمي ومنعها من ترتيب أوراقها قبل الانتخابات المقرر إجراؤها صيف العام 2021.

وتصادم مسلح محدود مع الجيش العراقي في صلاح الدين، وذلك عندما اعترض هؤلاء العناصر قوافل السيارات المدنية المحملة بالمئات من الأهالي الذين حاولوا الفرار إثر مجزرة الفرحانية إلى خارج المحافظة وهذوا ركابها بإبزال أقسى العقوبات بهم إذا تكلموا لوسائل الإعلام وكشفوا حثيثات ما حصل، بحسب ضابط في الشرطة المحلية.

وانتكت المجزرة المطالبات بإخلاء المناطق السنية المستعادة من داعش من الميليشيات الشيعية وتسليم ملفها الأمني للقوات النظامية، حيث طالب أعضاء البرلمان العراقي عن محافظة صلاح الدين، الأحد في بيان، بإخراج جميع القوات المرتبطة بالأحزاب السياسية وأن تبقى الكلمة الفصل في الشأن الأمني للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي حصرًا.

وعلى صعيد سياسي أخرجت مجزرة الفرحانية رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الذي جاء إلى رئاسة الحكومة رافعاً شعار ضبط السلاح المنفلت واستعادة هبة الدولة العراقية.

وأثناء زيارته، الأحد، محافظة صلاح الدين برفقة وزير الدفاع جمعة عواد والداخلية عثمان الغانمي ورئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، تعهد الكاظمي بحماية سكان المحافظة.

وبحسب بيان حكومي، قال الكاظمي خلال اجتماع أمني عقده في المحافظة إنّ «رسلنا مواطني صلاح الدين بأن الدولة ستحميهم، وأن عقيدة القوات المسلحة تلتف حول الولاء للوطن والقانون، لا للأفراد أو المسميات الأخرى».

وأضاف الإرهاب وأفعاله الإجرامية لا ينتظره إلا القانون والقصاص ولا مكان لعودته تحت أي صورة أو مسمى، داعياً إلى «اتحاد قادة الأمن عن الانجرار نحو أي شأن سياسي.. وعدم استباق الأحكام والقرارات قبل إتمام التحقيقات».

وانتهكات لحقوق الإنسان، على منطقة بلد بحجة حماية سكانها الشيعة، ومنعت العصابب السكان السنة، الذين كانوا يخضعون لعمليات التدقيق الأمني للتأكد من عدم صلتهم بتنظيم داعش من العودة إلى مناطق سكناهم بالرغم من حصولهم على التصاريح اللازمة.

وعندما سيطر تنظيم داعش على معظم مناطق محافظة صلاح الدين صيف 2014، نزح معظم السكان منها نحو إقليم كردستان ومناطق أخرى.

وبالرغم من أنّ ملف النازحين يكاد أن يغلق بعد عودة معظمهم إلى مناطقهم الأصلية، إلا أنّ الميليشيات التابعة لإيران تمتع عودة سكان مناطق عدة تقع تحت سيطرتها بحجة حماية أبناء المكون الشيعي فيها.

وقال شهود عيان إنّ ميليشيا الخزعلي هذت سكان قرية الفرحانية التابعة لناحية بلد بالقتل ما لم يغادروا منازلهم، في إطار حملة جديدة للتطهير الطائفي هدفها استمرار الانتفاخ بالأراضي الزراعية الخصبة التي يملكها المهجرون في الأصل.

وعندما شأهدت ميليشيا عصابب أهل الحق بدعة جديدة من المهجرين السنة وهي تعود إلى منازلها وأرضها في الفرحانية نهاية الأسبوع الماضي، قررت تنفيذ تهديداتها، فقامت باختطاف 12 منهم.

وفجع سكان الفرحانية بحثت 8 من المختطفين لمقابلة على قاعة الطريق فجر السبت، فيما بقي مصير الأربعة الآخرين مجهولاً.

ولم تتوقف ميليشيا عصابب أهل الحق عند هذا الحد، بل استخدمت نيا قتل الشبان الفرحانية لترغم المزيد من سكان الفرحانية السنة على النزوح، وهو ما تصدى له الجيش العراقي في المنطقة. وقالت مصادر أمنية إنّ عدداً من عناصر ميليشيا الخزعلي جرحوا في

المجزرة التي ارتكبتها إحدى الميليشيات الشيعية في محافظة صلاح الدين العراقية، تؤكد مجدداً أنّ مناطق شمال وغرب العراق التي دارت على أرضها الحرب الدامية ضدّ تنظيم داعش بين سنتي 2014 و2017، لا تزال بعيدة عن استعادة استقرارها، وذلك لوجود عيب جوهري في المعادلة الأمنية في تلك المناطق يتمثل في سيطرة ميليشيات من خارجها على بعض أجزائها، حيث حوّلت تلك الميليشيات سلاحها من مواجهة داعش إلى صدور الأهالي، لاسيما النازحين منهم لمنعهم من العودة إلى ديارهم.

بغداد - سلّطت المجزرة التي راح ضحيتها ثمانية أشخاص من بين اثني عشر شخصاً تم اختطافهم على يد ميليشيا شيعية في ناحية الفرحانية بمحافظة صلاح الدين شمالي العاصمة العراقية بغداد، الضوء مجدداً على المعضلة التي واجهها سكان مناطق سنية بشمال وغرب العراق بعد نهاية الحرب الدامية التي دارت في مناطقهم ضدّ تنظيم داعش، وتتمثل في وقوع العديد من تلك المناطق تحت سيطرة الميليشيات

الشيعية التي شاركت في المعارك، الأمر الذي مازال يمنع تعافيها من آثار الحرب المدمرة واستعادة أمنها واستقرارها.

وصنفت مصادر عراقية المجزرة ضمن أعمال التهريب التي تقوم بها الميليشيات لسكان المئات من القرى والبلدات التي شهدت حركة نزوح كثيفة أثناء الحرب على داعش وذلك بهدف منعهم من العودة إلى مناطقهم والاستيلاء، من قّد، على ممتلكاتهم من مساكن ومتاجر وأراضٍ وبساتين وغيرها.

ولا تزال العديد من فصائل الحشد الشيعي من بينها عصابب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي، وسرايا السلام التابعة لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وميليشيات أخرى تتولى إدارة الملف الأمني لبعض مناطق محافظة صلاح الدين التي تمت استعادتها من تنظيم داعش بين سنتي 2014 و2017.

ووجهت العديد من الجهات العراقية من بينها المركز العراقي المستقل لتوثيق جرائم الحرب، أصابع الاتهام إلى ميليشيا عصابب أهل الحق باختطاف المدنيين الـ 12 من الفرحانية بقضاء بلد جنوبي تكريت مركز محافظة صلاح الدين وقتل عدد منهم.

وكشفت مصادر «العرب» في بغداد عن اعتقال ستة من عناصر الميليشيات الشيعية التابعة لإيران في ناحية بلد، مؤكدة أنّ الجيش العراقي اشتبك مع قوة تابعة للواء 43 في الحشد الشعبي قرب موقع اختطاف الشبان الإثنين عشر.

وقالت المصادر إنّ اللواء 43 هو الاسم الرسمي لميليشيا عصابب أهل الحق بعد اندماجها الشكلي في قوات الحشد الشعبي التي يفترض أنّها خاضعة للقائد العام للقوات المسلحة، وهو وفقاً للستور رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

وتسيطر ميليشيا العصابب التي يتزعمها قيس الخزعلي، المطلوب للولايات المتحدة بجرائم إرهابية وتصيد السلاح إلى الحوثية.

إيران تعين حسن إيرلو «حاكماً عسكرياً» لصنعاء

صالح البيضاوي

إطار صفقة سرية بين الحوثيين والإدارة الأميركية التي تسعى إلى استثمار عملية تحرير الرهينتين واستعادة جثمان الجندي، في ملف الصراع المحتدم مع الديمقراطيين حول الانتخابات الأميركية. ولقّقت المصادر إلى تعهد طهران تأخير الإعلان عن وصول إيرلو إلى صنعاء بعد ساعات فقط من استكمال عملية تبادل الدفعة الأولى من الأسرى بين الحكومة اليمنية والحوثيين بموجب اتفاق ستوكهولم.

وجاء الإعلان الإيراني على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده الذي كشف عن وصول «السفير» الإيراني الجديد حسن إيرلو إلى صنعاء.

وقال زاده في تصريح لوكالة أنباء فارس الإيرانية، السبت، إنّ «السفير» الجديد سيقدّم قريباً نسخة من أوراق اعتماده لوزير الخارجية في حكومة الإنقاذ الوطني (حكومة موازية تابعة للحوثيين وغير معترف بها دولياً) هشام شرف كما سيقدّم أوراق اعتماده لرئيس المجلس السياسي الأعلى في اليمن مهدي المشاط.

وتأتي الخطوة الإيرانية في سياق محاولات حثيئة لكسر العزلة الدبلوماسية والسياسية التي تعاني منها الميليشيات الإيرانية منذ انقلاب سبتمبر 2014 ومغادرة طواقم البعثات الدبلوماسية العربية والدولية العاصمة صنعاء.

واستقبلت طهران في وقت سابق ممثل الحوثيين إبراهيم محمد الديلمي باعتباره سفيراً لليمن في إيران، كما سلم النظام السوري مقر السفارة اليمنية في دمشق لممثل الحوثيين، في ظل معلومات أوردتها مواقع إعلامية حوثية عن نقل طائرة أممية لسفير حوثي جديد إلى دمشق هو عبدالله صبري خلفاً للسفير السابق نايف القانص.

واعتبر وزير الإعلام في الحكومة معمر الأرياني «أن إرسال طهران أحد ضباط الحرس الثوري كحاكم عسكري إيراني لصنعاء، إضافة إلى تصريحاتها الأخيرة عن نوايا لبيع السلاح للحوثيين، يكشف معالم المرحلة القادمة».

وفي تصريح خاص لـ«العرب» حول الدلالات السياسية للخطوة الإيرانية، قال وكيل وزارة الإعلام اليمنية نجيب غلاب إنّ السلوك الإيراني يدل على مدى استخفافه بالقانون والأعراف الدولية كما أنّه تحدّد سافر لارادة الدولية وللمقرارات الأممية في ما يخصّ الشأن اليمني.

وأشار غلاب إلى أنّ إرسال ضابط في فيلق القدس التابع للحرس الثوري تحت باظلة سفير، مؤشر واضح على رغبة إيران في إشعال الحرب في اليمن بشكل مستدام وتأكيد على رفضها لكل الجهود المبذولة للوصول للحل السياسي والدفع بالحوثية لتنفيذ مخططاتها الإرهابية ضد اليمنيين وضد أمن الجوار ناهيك عن تهديدها للأمن والسلم الدوليين وأمن البحر الأحمر.

وأضاف «إرسال سفير بصلاحيات مطلقة وإن كان اعترافاً بالحوثية كدولة خارج سياق الجمهورية اليمنية وتأسيساً لنزعة انفصالية في مناطق سيطرتها، إلا أنّه من جهة أخرى يوضح أنّ الحوثية ليست إلا معسكراً إيرانياً معادياً لليمنيين والعرب وهذا السلوك يدل على مدى إمعان إيران في تصدير الفوضى والإرهاب وزعزعة أمن المنطقة كما يأتي هذا الإعلان متزامناً مع تصريحات روحاني ورئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني الذي أكد على الحق في مد والتصيد السلاح إلى الحوثية».

ووجه ناشطون وسياسيون يمنيون اتهامات للأمن المتحدة بنقل ممثل طهران لدى الحوثيين حسن إيرلو الضابط في فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني إلى صنعاء عن طريق الطائرات التابعة للأمم المتحدة، وهو ما نفاه الحساب الخاص لمكتب المبعوث الخاص إلى اليمن مارتن غريفيث على تويتر، داعياً الإعلاميين إلى التأكد من المعلومات قبل نشرها.

وكشفت مصادر مطلعة لـ«العرب» عن وصول إيرلو إلى صنعاء على متن طائرة عُمانية قادمة من مسقط تحمل العشرات من جرحى الحوثيين.

وأشارت المصادر إلى احتمال وصول إيرلو من خلال وثيقة سفر مزيفة صادرة عن الجماعة الحوثية، حيث لم تخضع الطائرة العُمانية للتفتيش من قبل التحالف العربي، كونها وصلت إلى مطار صنعاء في إطار تفاهمات دولية ووساطات أقضت إلى إطلاق رهينتين أميركيتين لدى الحوثي، تم الإفراج عنهما بموجب الصفقة، إلى جانب تسليم جثمان جندي أميركي.

ولم تستبعد المصادر أنّ يكون وصول الضابط البارز في الحرس الثوري الإيراني والمسؤول عن عمليات فيلق القدس في اليمن حسن إيرلو قد تم في



سفارة أم غرفة عمليات؟

إسرائيل والبحرين تدشنان علاقاتهما الدبلوماسية

دون مباركة السعودية التي تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي كبيرين في الجارة الصغيرة.

وللبحرين أهمية استراتيجية كبيرة إذ تستضيف الأسطول الخامس الأميركي. وذكر تقرير أصدرته وزارة الاستخبارات الإسرائيلية في 13 سبتمبر الماضي أنّ ثمة فرصاً للتعاون الدفاعي مع المملكة التي وصفها التقرير بأنها تهددها «فتنة سياسية شيعية توجهها إيران ومن يعملون لحسابها».

وقال مصدر بحريني إنّ أولوية بلاده ستكون التعاون في مجال أمن الإنترنت بعد أنّ أصدر الملك حمد بن عيسى آل خليفة مرسومًا الأسبوع الماضي بتأسيس مركز وطني لأمن الإنترنت.

على أكثر من صعيد. وكان شبكات قال قبيل إقلاع الطائرة من مطار بن غوريون إنّ زيارة البحرين ستنتقل إلى «جملة» من القضايا مثل التمويل والاستثمارات، والتجارة والاقتصاد، والسياحة، والطيران، والاتصالات، والثقافة، والعلوم، والتكنولوجيا، والزراعة وغيرها.

وقال منوتشين للصحافيين على متن الطائرة الإسرائيلية «من الواضح أنّ البحرين مرتبطة بالاقتصاد السعودي وهذا يمنحها بالتأكيد رؤية أوسع». وتابع في حديثه مع وسائل الإعلام الخارجية الأميركية مايك بومبيو السعودية على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.

ويقول محللون إنّ قرار البحرين إقامة علاقات مع إسرائيل لم يكن ليتم من

وكانت إسرائيل قد وقّعت منتصف سبتمبر الماضي في واشنطن بحضور الرئيس الأميركي دونالد ترامب، اتفاق إقامة العلاقات مع الإمارات وإعلان تأييد السلام مع البحرين الذي يسمح بحسب بيان مشترك، بتبادل السفراء والسفارات وتدشين رحلات جوية.

وقال وزير الخارجية البحريني عبداللطيف الزياتي لدى استقباله الوفد الإسرائيلي الأميركي على مسرح المطار «الاتفاق يمثل خطوة تاريخية مهمة لتحقيق الأمن والسلام والإزهار في المنطقة وتعزيز قيم التسامح والتعايش». وقال رئيس الوفد الإسرائيلي «هذا يوم عظيم يتحوّل فيه السلام إلى واقع»، مضيفاً «هذه العلاقات ستفيد الجانبين

المثامنة - أضفت دولة إسرائيل ومملكة البحرين طابعاً رسمياً على التفاهم الذي توصلنا إليه مؤخراً بشأن إقامة علاقات طبيعية بينهما، وذلك بتوقيعها اتفاقاً على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة.

ووصل الأحد إلى العاصمة البحرينية المنامة وفد إسرائيلي يقوده رئيس مجلس الأمن القومي مئير بن شبات، على متن طائرة تجارية انطلقت من تل أبيب وحطت في المنامة بعدما عبرت الأجواء السعودية، في أول رحلة من نوعها بين الدولتين.

ورافق الوفد وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين والمساعد الخاص لشؤون المفاوضات الدولية أفي بيركويتز.